

# البنوك الخليجية قادرة على التصدي للتداعيات الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية

(ملاحظة المحرر: تعتقد وكالة «إس آند بي جلوبال» للتصنيفات الائتمانية» أن هناك درجة عالية من عدم القدرة على التنبؤ بتنفيذ السياسات من جانب الإدارة الأمريكية والاستجابات المحتملة - خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية - والتأثير المحتمل على الاقتصادات وسلاسل التوريد وظروف الائتمان في جميع أنحاء العالم، ونتيجة لذلك، فإن توقعاتنا الأساسية تحمل قدرًا كبيرًا من عدم اليقين. ومع تطور الأوضاع، سنقيم الأهمية الكلية والائتمانية لتحولات السياسة المحتملة والفعالية وإعادة تقييم إرشاداتنا وفقًا لذلك. الرجاء الاطلاع على أبحاثنا على: [www.spglobal.com/ratings](http://www.spglobal.com/ratings)).

2025/4/15

## المخرجات الرئيسية

- على الرغم من الحجم الصغير للصادرات المباشرة من دول الخليج إلى الولايات المتحدة، فإن التأثيرات غير المباشرة لتصاعد التوترات التجارية قد تكون كبيرة.
- تُعد تقلبات السوق وعزوف المستثمرين عن المخاطرة من التهديدات الأكثر إلحاحًا، ولكن يبدو أن البنوك قادرة على التعامل مع هذه الضغوط.
- قد يؤثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي والمعنويات الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، رغم أنه من المرجح أن يؤثر على ربحية البنوك وليس على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

## محلل الائتمان الأول

محمد دماق

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 4 372 7153

mohamed.damak@spglobal.com

## محلل الائتمان الثاني

دروف روي

دبي، الإمارات العربية المتحدة

+971 (0)56 413 3480

dhruv.roy@spglobal.com

تؤثر التوترات التجارية العالمية المتصاعدة سلبيًا على ظروف الائتمان العالمية وتهدد البيئة التي كانت حتى وقت قريب مواتية لمعظم المقترضين. وفي حال طبقت الإدارة الأميركية الرسوم الجمركية المعلنة بالنسب التي أُعلن عنها في البداية، فإن التداعيات الاقتصادية ستكون واسعة وعميقة.

على أية حال، تمتد مدة التعليق المعلنة للرسوم الجمركية على جميع البلدان باستثناء الصين إلى 90 يومًا، ومن المرجح أن تؤدي حالة عدم اليقين السائدة إلى تراجع ثقة الشركات والمستهلكين أكثر وتزايد المخاوف بشأن الاستثمار المؤسسي والتوظيف والإنفاق الاستهلاكي والنشاط الاقتصادي عمومًا.

وفي هذا السياق، اختبرنا قنوات نقل المخاطر الائتمانية المحتملة للبنوك في دول الخليج. وبناءً على سيناريوهات الضغط الافتراضية التي وضعناها، يبدو أن البنوك قادرة على التعامل مع التداعيات المحتملة بفضل امتلاكها لمستويات جيدة من السيولة والربحية ورأس المال.

## **تقلبات السوق وعزوف المستثمرين عن المخاطرة تُعد من التهديدات الأكثر إلحاحًا**

يبدو أن البنوك الخليجية في وضع جيد لمواجهة هذه التهديدات. وتمثل المحافظ الاستثمارية التي تمتلكها البنوك الخليجية عادةً ما بين 20%-25% من إجمالي أصولها. وتميل أدوات الدخل الثابت عالية الجودة إلى الهيمنة، مع مساهمة محدودة من الاستثمارات الأكثر خطورة. ولذلك، فإننا نتوقع أن يظل تأثير تقلبات سوق رأس المال على البنوك قابلاً للإدارة. بالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح تحقق الخسائر ما لم تحتاج البنوك إلى تسييل بعض الاستثمارات للتعامل مع هروب رأس المال، الأمر الذي لا نتوقع حدوثه.

وبالنسبة لبعض البنوك التي تنشط في قطاع الخدمات الاستشارية لأسواق الدين أو رأس المال، فإن التقلبات الحالية قد تؤدي إلى انخفاض الإيرادات. مع ذلك، تساهم هذه الأنشطة - في المتوسط - بنسبة متواضعة فقط في إيرادات البنوك.

وتعتمد بعض البنوك الخليجية بدرجة أكبر على أسواق رأس المال أو استثمارات الأسهم الخاصة، وبالتالي قد تكون أكثر عرضة للمخاطر. ويُعد الإقراض بالهامش مصدرًا آخر للمخاطر مع انخفاض التقييمات. مع ذلك، ندرك أن مساهمة هذه القروض في إجمالي دفاتر الإقراض لدى البنوك محدودة وأن تغطيتها لهذه القروض بالضمانات تميل إلى أن تكون متحفظة.

في الوضع القائم، نتوقع أن يُخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط هذا العام وأن تحذو البنوك المركزية الخليجية حذوه. وهذا سيدعم ربحية البنوك الخليجية. مع ذلك، في حال انخفضت أسعار الفائدة بحدة أكبر، فإن انخفاض الهوامش واحتمال تباطؤ نمو الإقراض قد يؤدي إلى إضعاف ربحية البنوك.

## **البنوك الخليجية قادرة على التعامل مع الهروب الافتراضي لرأس المال**

نظرًا لتقلبات السوق الحالية، فمن المرجح أن تشهد البنوك الخليجية انخفاضًا في تدفقات رأس المال، وبعضها قد يشهد حتى هروبًا للتمويلات. ولتحديد حجم المخاطر، وضعنا سيناريوهات ضغط افتراضية تفترض هروبًا كبيرًا للتمويل الخارجي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، هروب 50% من الودائع بين البنوك لغير المقيمين و30% من ودائع غير المقيمين. لقد افترضنا أيضًا تراجعًا للأصول الخارجية (انظر الجدول 1).

ووفقًا لحساباتنا، يبدو أن معظم الأنظمة المصرفية الخليجية قادرة على التعامل مع هروب الأموال الافتراضي (انظر الرسم البياني 1). وتعتبر البنوك القطرية أكثر عرضة للخطر من الأنظمة الأخرى في المنطقة بسبب صافي مركز ديونها الخارجي الكبير، ولكن سجل الحكومة القطرية القوي في دعم البنوك وقدرتها على مساعدتها خلال الأزمات يخفف من المخاطر.

وفي المملكة العربية السعودية، في حين أن الوضع الفعلي للبنوك يبدو مريحًا، فإن عدم تمكنها من الاستمرار في اللجوء إلى أسواق رأس المال قد يؤدي إلى انخفاض قدرتها على مواصلة تمويل مشاريع رؤية المملكة 2030. وتتمتع البنوك الإماراتية بأقوى صافي مركز أصول خارجية في المنطقة، وبالتالي تتمتع بأعلى قدر من المرونة في مواجهة هروب رأس المال في سيناريوهاتنا الافتراضية.

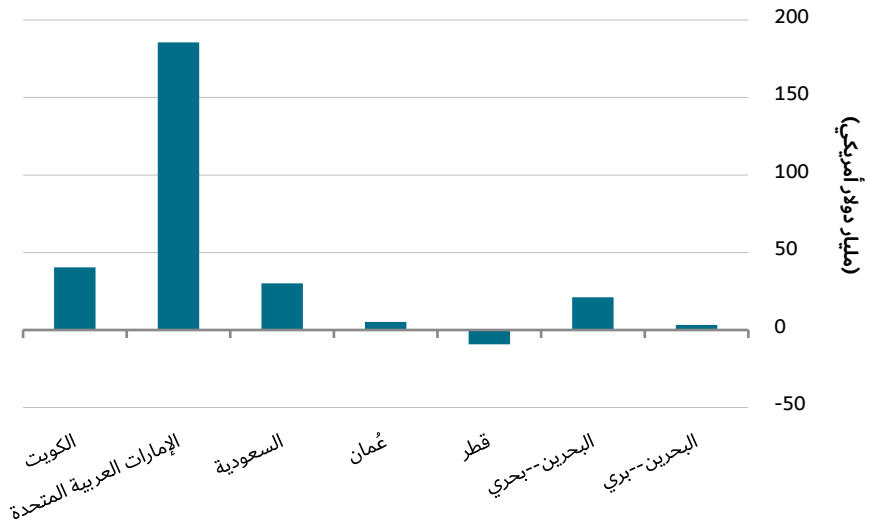
الجدول 1

### افتراضات اختبار الضغط

الأصول الأخرى	القروض لغير المقيمين	الاستثمارات	مستحق من الفروع في الخارج	مستحق من البنوك	النقد	
%100	%100	%20	%20	%10	%0	تخفيضات الأصول
	تدفقات خارجة أخرى	الدين	مستحق للمكتب الرئيسي والفروع	مستحق لبنوك غير مقيمة	ودائع غير مقيمة	
	%0	%10	%20	%50	%30	تدفقات خارجة

## تأثير هروب رأس المال

فائض أو نقص



المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

## انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى ضعف جودة الأصول

أدى تصاعد التوترات التجارية إلى انخفاض كبير في أسعار النفط. عدّلنا توقعاتنا لسعر النفط إلى 65 دولارًا أمريكيًا للبرميل لبقية عام 2025، ونعتقد أنه هذا سيؤثر على الأرجح على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المنطقة. وفي حال انخفاض أسعار النفط أكثر، فقد يعني هذا انخفاض النمو الاقتصادي في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي، وزيادة الضغوط على مؤشرات جودة الأصول لدى البنوك.

وأظهرت البنوك الخليجية مؤشرات قوية لجودة الأصول قبل بدء التوترات، حيث بلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة 2.9% لأكثر من 45 بنكا في المنطقة بنهاية عام 2024 (انظر الرسم البياني 2). وكانت البنوك قد احتفظت أيضًا بمخصصات تزيد عن 150% من حجم من قروضها المتعثرة في نفس التاريخ، وهو ما يوفر لها بعض الحماية لامتناس الصدمات الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، تظل ربحية البنوك الخليجية جيدة نسبيًا، مع عائد على الأصول بنسبة 1.7% بنهاية عام 2024. وتستمر البنوك في إظهار رسمة قوية، حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال من الشريحة الأولى 17.2% في نفس التاريخ.

ولتقييم قدرة البنوك على الصمود، اختبرنا سيناريوهين افتراضيين للضغط (انظر الجدول 2). ويفترض السيناريو الأول زيادة محتملة في القروض المتعثرة بنسبة 30% عن الرقم المسجل في نهاية عام 2024، ويحدد نسبة القروض المتعثرة عند 5% على الأقل، أيهما أعلى. ويفترض

السيناريو الثاني زيادة قدرها 50% ويحدد نسبة القروض المتعثرة عند 7% على الأقل. ووفقًا لحساباتنا، فمن المرجح أن تسجل 16 بنكًا من أكبر 45 بنك في المنطقة خسائر تراكمية قدرها 5.3 مليار دولار أمريكي في السيناريو الأول. وترتفع الخسائر إلى 30.3 مليار دولار أمريكي في السيناريو الثاني، وهو ما يؤثر على 26 بنكًا من أكبر 45 بنك.

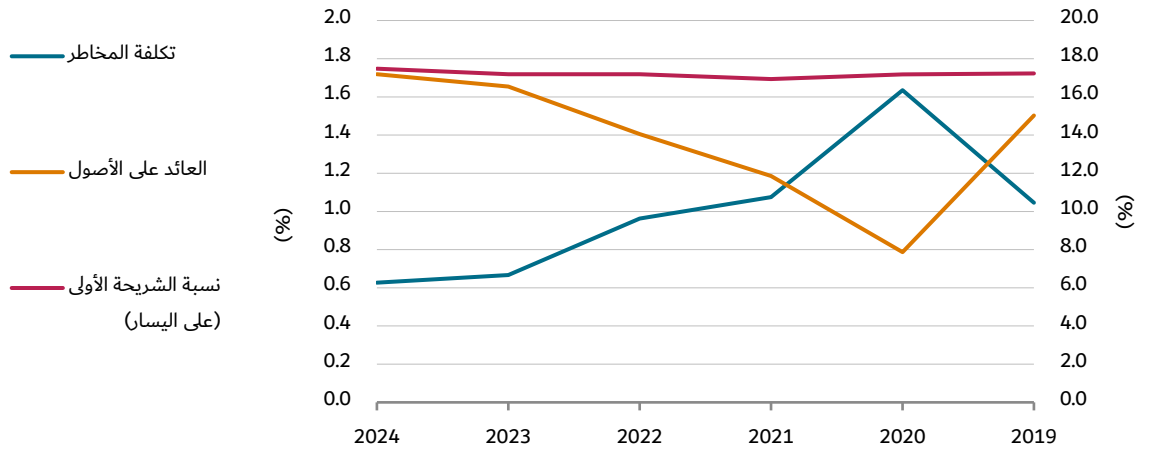
وفي كلا السيناريوهين، فإن التأثير التراكمي أقل من 60 مليار دولار أمريكي في صافي الدخل الذي حققه أكبر 45 بنكًا في دول الخليج في عام 2024. وهذا يعني أنه حتى في أسوأ السيناريوهات لدينا، ما نزال نتوقع أن تؤثر الصدمة على ربحية البنوك وليس على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وتعتبر ردة فعل الجهات التنظيمية مهمة أيضًا في تقييم كيفية تطور الوضع. على سبيل المثال، أثناء جائحة كوفيد-19، قدمت الهيئات التنظيمية تسهيلات ساعدت البنوك على التعامل مع حالة عدم اليقين. ونتوقع أن يتخذوا إجراءات مماثلة إذا تجاوز تأثير التوترات التجارية العالمية على اقتصادات دول الخليج توقعاتنا الحالية.

الرسم البياني 2

### البنوك الخليجية تمتلك مساحة كبيرة للمناورة

متوسط النسب لأكبر 45 بنكًا



المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

حقوق النشر والتأليف محفوظة © من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

## تأثير الزيادة الافتراضية في القروض المتعثرة

السيناريو 2	السيناريو 1		
ارتفاع القروض المتعثرة بنسبة 50% مع حد أدنى 7%	ارتفاع القروض المتعثرة بنسبة 30% مع حد أدنى 5%	القروض المتعثرة	
تخصيص فائض المخصصات وتغطية 100%	تخصيص فائض المخصصات وتغطية 100%	التغطية	
حجم الزيادة	حجم الزيادة	الحالي	(مليار دولار أمريكي)
96.5	57.0	48.6	حجم القروض المتعثرة
الخسارة التراكمية للبنوك التي تتكبد خسائر	الخسارة التراكمية للبنوك التي تتكبد خسائر	الحالي	
-30.3	-5.3	60.0	صافي دخل أكبر 45 بنكاً

## البحوث ذات الصلة

- إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية تُخفض توقعاتها لأسعار النفط نظرًا لاحتمالية فائض المعروض، مع عدم تغيير توقعاتها لأسعار الغاز الطبيعي، 2025/10/4
- تحديث حول ظروف الائتمان العالمية: إعادة هيكلة مستمرة، 2025/4/11
- كيف يؤثر وقف إطلاق النار المحتمل بين روسيا وأوكرانيا على البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2025/3/10
- توقعات القطاع المصرفي القطري لعام 2025: استمرار الأداء القوي، 2025/1/8
- توقعات القطاع المصرفي الخليجي لعام 2025: الربحية وجودة الأصول تعززان المرونة، 2024/11/13

هذا التقرير لا يعتبر تصنيفًا ائتمانيًا.

النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دومًا. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

العنوان الأصلي لهذا التقرير:

**GCC Banks Can Cope With The Fallout From Intensifying Trade Tensions**

يمكنكم الاطلاع على التقرير الأصلي باللغة الإنجليزية على منصاتنا الإلكترونية.

## حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعةً "إس آند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة "إس آند بي" ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المديرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعين "أطراف إس آند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجةً لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويُقدّم المحتوى على أساس "كما هو". وبخلي "أطراف إس آند بي" مسؤوليةهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقابلية التسويق، أو الجاهزية لغرض أو استخدام معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات. ولا تتحمل "إس آند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويضية، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

قد يُستعان بأدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لإنشاء بعض المحتوى. ويضع المحتوى المنشور الناتج عن استخدام أو معالجة أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لصياغة ومراجعة وتحرير وموافقة موظفي "إس آند بي".

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع. ولا تعتبر آراء وكالة "إس آند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدناه) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلتزم وكالة "إس آند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلاً عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات أعمال أخرى. لا تعمل "إس آند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما حصلت "إس آند بي" على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرها، إلا أنها لم تُجرِ التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلقتها. قد تُنشر مواد ذات صلة بالتصنيف الائتماني للعديد من الأسباب لا تعتمد بالضرورة على إجراء اتخذته لجنة التصنيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر التحديث الدوري للتصنيف الائتماني والتحليلات المرتبطة به.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس آند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما ذكر أعلاه.

تفصل وكالة "إس آند بي" بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس آند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتبع وكالة "إس آند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس آند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. تحتفظ "إس آند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تنشر وكالة "إس آند بي" جلوبال للتصنيفات الائتمانية" التصنيفات والتحليلات العلنية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت: [www.spglobal.com/ratings](http://www.spglobal.com/ratings) (بدون رسوم) و [www.ratingsdirect.com](http://www.ratingsdirect.com) (اشتراك)، وقد تُنشر بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس آند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنكم زيارة الرابط الإلكتروني التالي: [www.spglobal.com/usratingsfees](http://www.spglobal.com/usratingsfees).

أي كلمات مرور / معرفات مستخدم صادرة عن "إس آند بي" للمستخدمين مخصصة لمستخدم واحد ولا يجوز استخدامها إلا من قبل صاحب العلاقة. لا يُسمح بمشاركة كلمات المرور / معرفات المستخدم ولا الوصول المتزامن عبر نفس كلمة المرور / معرف المستخدم. لإعادة طباعة البيانات أو المعلومات أو ترجمتها أو استخدامها بخلاف ما هو مذكور هنا، يمكنكم الاتصال بوكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية»، خدمة العملاء، ووتر ستريت 55، نيويورك، NY 10041، هاتف: 212 438 7280 (1) أو عبر البريد الإلكتروني: [research\\_request@spglobal.com](mailto:research_request@spglobal.com)

"ستاندرد آند بورز"، و"إس آند بي"، و"ريتنجزديركت" جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة".